كلمة وزير الخارجية المصري، عمرو موسى، أمام مؤتمر السلام للشرق الأوسط، يؤكد فيها أن المستوطنات تقوض أساس المفاوضات [مقتطفات][1]

مدريد، 1991/10/30

.....

أيها السادة:

ان السلام الذي نسعى لارسائه وتعزيزه وضمانه، لا بد وأن يؤسس على صيغة الأرض مقابل السلام، التي تتمثل في قرار مجلس الأمن 242، الذي أكد دون لبس، المبدأ الراسخ في ميثاق الأمم المتحدة بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وضمان حق كل الدول في العيش في أمن وسلام.

هذا السلام له مقوماته وأركانه وعناصره ويعني الحق مقابل الحق، والالتزام مقابل الالتزام، والأمن مقابل الأمن، والسيادة مقابل السيادة، هذا وحده في يقيننا وضميرنا ما يحقق مقولة السلام مقابل السلام.

ولا نتصور أن تكون المبادئ التي صادق عليها العالم وأقرها، موضعاً لتفاوض أو محلاً لتفسير أو مجالاً لمزايدة.

لا مساومة على الحقوق العربية

ان الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلت منذ عام 1967 في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، وغزة ومرتفعات الجولان السورية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن 242، وكذلك من جنوب لبنان تنفيذا لقرار مجلس الأمن 425 هو المدخل الصحيح لإقرار سلام حقيقي على أساس من العدالة والكرامة، لا مساومة على الحقوق العربية في الأراضي العربية.

ان الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هو الضمان الأول للتعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين بل ومع العرب جميعاً في كافة أوطانهم.

ان العرب لم يأتوا للتنازل عن حقوقهم التي حظيت بالقبول والإقرار والتأييد في ظل قواعد القانون الدولي ومبادئ العدالة وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها والاجماع الدولي، ولا هم أتوا للتخلص من التزاماتهم طبقاً لنفس هذه القواعد والمبادئ، وإنما أتوا ليبحثوا، وبالنوايا الحسنة والثقة المتبادلة، عن أرضية مشتركة وعن صياغات مقبولة تستجيب للشواغل وتوفق بين مختلف المطالب، وتحقق الاتفاق حول الترتيبات والأساليب التي تكفل الاحتياجات المشروعة لكل

---

[1] **المصدر**: الأهرام، القاهرة، 1991/10/31

الأطراف، وبشكل عادل ومتكافئ ودون المساس بحقوق أي طرف وإننا ندعو إسرائيل لأن تنتهج نفس النهج.

أيها السادة:

ان انطلاق عملية السلام التاريخية يجب ألا يتعثر فوق عراقيل تعوق تطورها المطرد نحو التسوية الشاملة والدائمة ولا بد من توافر واحترام عدد من المتطلبات الأساسية:

أولاً: ان الوضع القانوني للشعب الفلسطيني لا يقبل الطعن، فالشعب الفلسطيني ليس مجرد سكان أو قاطنين في أراض مفتوحة، بل شعب له تاريخ وحضارة، وشخصية قومية متميزة لها كل خصائص الشعوب الأخرى.

ثانياً: ان الضفة الغربية وغزة والجولان السورية أراض عربية محتلة تخضع للتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن 242، وهي أيضاً ليست أراض مفتوحة، ولا هي أراض موعودة لشعوب أخرى، بل أن لها أصحابها الشرعيين، كما أن الدعاوى القائمة على غير مبادئ الشرعية والقانون الدولي لا مكان لها في عالم اليوم.

ثالثاً: ان المستوطنات التي تقام في الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس، هي مستوطنات غير مشروعة، والمزيد من المستوطنات يصادر أي تقدم ممكن نحو سلام حقيقي، ويلقى بظلال من الشك على مصداقية العملية ذاتها، ولا بد من ايقافها حتى لا تعرقل مسيرة السلام وتقوض أساس المفاوضات حول المستقبل النهائي للأراضي المحتلة وتفتت إرادة التعايش.

رابعاً: لمدينة القدس وضعها الخاص، حيث يتعين ان تظل حرة مفتوحة مقدسة لكل المسلمين والمسيحيين واليهود، وألا تمارس قوة الاحتلال أي احتكار أو سيادة غير مشروعة على المدينة المقدسة، كما أن تكريس القرارات المنفردة التي أصدرتها سلطة الاحتلال بضم المدينة لا يمثل بالنسبة لنا قرارات تتمتع بأي مصداقية أو مشروعية، ومن ثم فيجب أن يخضع وضع المدينة للتفاوض ويتقرر بالاتفاق في إطار الشرعية التي صاغتها قرارات أجمع عليها المجتمع الدولي.

ان النزاع العربي الإسرائيلي يتأسس في جوهره على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويعتمد في انطلاقه وتقدمه على تسوية المشكلة الفلسطينية أرضاً وحقوقاً. ولكنه يستلزم كذلك إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية التي جرى احتلالها عام 1967 وانسحاب إسرائيل الى حدود سوريا الدولية.

ومسيرتنا نحو تحقيق ذلك يجب أن تتم بالعقل والحكمة وتستهدف العدالة والانصاف، وتتم في إطار التوازن في الحقوق والالتزامات وعلى قاعدة الشرعية الدولية ومن منطلق الفهم الصحيح والواعي بحركة التاريخ.

.....

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/